وعلى العاقلة الدية وكما
انتزع الصبي سن اخرا

حرمان كالكفارة ان قتلا
الى بلوغ الثاني فيه انتظرا

فصل

ضرب بطن الحرم البعيدة
الغرة نصف عشر الدية
وان يكن حيا فمات فالدية
دية وغرة وان تاخرا
وان يكن حيا فديتان تجب
وما به من دية او غرة
ان ضرب الاب بطن امراته
ولم يرث وفي جنين الامة
حيا وعشر القيمة لو انثى
حره السيد بعد ضربه
وفي الجنين تجب الكفارة
وما استبان فيه بعض الخلق
وضمن الغرة عاقلة امراة
وفي جنين بهيمة ما نقصا

فاسقطت ميتا على العاقلة

كاملة وبموت الام الملقية
القاه ميتا فديته ظاهرا
لمجيئه حيا فماتا والتخب
يورث عنه لغير ذي الاذية
فالغرة به على عاقلة
الذكر نصف عشر القيمة
في ماله حالا لمولى ان حشا
فالقيمة كالحي فيه فائتة
في الحي الا في البيت فيما اختارة
كالتام في الاحكام غير تحقق
عمدا بالاسقاط وما قد ذكره
من امه والا قد تخلصا

باب ما يحدثه الرجل في الطريق وغيره

اخرج في الطريق جوصنا
جاز احداثه ان لم يضر
ولكل احد منعه في الابتدا
هذا بلا اذن الامام ان بنى
وان ضر بالعموم قد منع
على الذي فصل فيما افسدا
فان يمت احد بها فالدية

وكشفا ومد رابا او ما امكنا
بالعامة وحرم فيما اضر
ونقضه وان بناه هدا
لنفسه لا للعموم البين
منها وان ذا الشرى او ان يبع
وبغيره بالاذن فيما يحدث
على عاقل المخرج حتما ثبت

كما يحفر البئر او وضع الحجر
فان به بهيمة قد اتلفا
هذا اذا لم يأذن الامام
بسبب الجوع او عطش
ان سقط الميزاب فالذي دخل
ولو اصاب الخارج او الوسط
وان اصاب الطرفان وعلم
وان ينخ بجمل قد وضعا
لحامل شيئا به فسقطا
في مسجد الغير به فتلفا
لا من رداه سقط من لبسه
باذن الامام حفر البالوعة
او وضع القنطرة وما اذن
استاجر لحفر بئر اربعة
ان مات بالسقوط منهم احد
هذا بغير اذن المالك المستاجر

فتلف بالسبب انثى او ذكر
في ماله الضمان من غير خفا
فان به وفي المحارم
ما ضمن بالسبب الذي عشي
اصاب رجلا الاضمان ان قتل
فضمانه على واضع اذ فرط
فالنصف كالجهل بتعيين لزم
استنسخ بفعله ما صنعا
كوضع حصيرة او بسطا
اعمى به ضمنه وخالفا
او جلس للصلاة حكم عسه
فيه او المالك بحبسه او ضربه
فتعمد المرور جل ما ضمن
فالدية للعدد مستتبعه
وحظه بفعله لا يرد
والا الضمان في المحرر

فصل في الحائط المائل

مال الجدار الى الطريق واعترض
في مدة يمكن فيها النقض
بسقوطه من نفس او من مال
والضمان الا بالاشهاد
ما اعتد بالتقدم لم يسقط
او مودع بعدم التصرف
خروجه عن ملكه بالبيع
وان يمل لدار شخص فالطلب

مالك لينقض وما انقض
يضمن ما اتلف هذا النقض
ولو باذن كان من موالي
عليه والهلاك والاسناد
باجارة واعارة او ارتهن
والضمان بعده بالتلف
ونحوه وان بلا قبض فمع
اليه كالتاجيل والابرا يجب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)